

د. أسماء شطبيبي

أستاذة باحثة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية  
طنجة

الميسر

في التنظيم الإداري



# فهرس

3	.....	تقديم
5	.....	<b>الفصل الأول: المركبات الأساسية للتنظيم الإداري</b>
8	.....	المبحث الأول: النظرية العامة للشخصية المعنوية.....
8	.....	المطلب الأول: الشخصية المعنوية، المفهوم والأهمية.....
9	.....	الفرع الأول: مفهوم الشخصية المعنوية.....
10	.....	الفرع الثاني: أهمية الشخصية المعنوية .....
11	.....	المطلب الثاني: طبيعة الشخصية المعنوية.....
11	.....	الفرع الأول: نظرية المجاز أو الافتراض القانوني .....
12	.....	الفرع الثاني: نظرية الحقيقة ونظرية إنكار الشخصية المعنوية .....
12	.....	الفقرة الأولى: نظرية الحقيقة .....
14	.....	الفقرة الثانية: نظرية نفي أو إنكار الشخصية المعنوية .....
15	.....	المطلب الثاني: مقومات الشخصية المعنوية.....
15	.....	الفرع الأول: أنواع الشخصية المعنوية.....
16	.....	الفقرة الأولى: الأشخاص المعنوية الخاصة .....
18	.....	الفقرة الثانية: الأشخاص المعنوية العامة.....
22	.....	الفرع الثاني: المكونات الأساسية للشخصية المعنوية.....
22	.....	الفقرة الأولى: أركان الشخصية المعنوية .....
25	.....	الفقرة الثانية: نتائج الشخصية المعنوية.....
28	.....	الفقرة الثالثة: انقضاء الشخصية المعنوية .....
29	.....	المبحث الثاني: أسس التنظيم الإداري .....
29	.....	المطلب الأول: المركزية الإدارية .....

الفرع الأول: ماهية المركبة الإدارية وصورها.....	30 .....
الفقرة الأولى: ماهية المركبة الإدارية.....	30 .....
الفقرة الثانية: صور المركبة الإدارية .....	35 .....
الفرع الثاني: تقدير أسلوب المركبة الإدارية.....	44 .....
الفقرة الأولى: مزايا المركبة الإدارية.....	45 .....
الفقرة الثانية: مساوئ المركبة الإدارية .....	45 .....
المطلب الثاني: اللامركبة الإدارية .....	46 .....
الفرع الأول: ماهية اللامركبة الإدارية .....	47 .....
الفقرة الأولى: التحديد المفاهيمي للامركبة الإدارية.....	47 .....
الفقرة الثانية: أنواع اللامركبة الإدارية .....	50 .....
الفرع الثاني: أركان اللامركبة الإدارية وتقديرها .....	52 .....
الفقرة الأولى: أركان اللامركبة الإدارية .....	53 .....
الفقرة الثانية: تقدير نظام اللامركبة.....	57 .....
<b>الفصل الثاني: المركبة الإدارية في التنظيم الإداري المغربي .....</b>	<b>59 .....</b>
<b>المبحث الأول: السلطات الإدارية المركبة في التنظيم الإداري المغربي .....</b>	<b>62 .....</b>
المطلب الأول: الملك .....	63 .....
الفرع الأول: الصلاحيات الدستورية للملك في المجال الإداري .....	64 .....
الفقرة الأولى: اختصاصات الملك في الفترة العادية والاستثنائية .....	65 .....
الفقرة الثانية: الهيئات التابعة للملك في التنظيم الإداري المغربي .....	73 .....
الفرع الثاني: الطبيعة القانونية للقرارات الملكية ذات طابع اداري .....	75 .....
الفقرة الأولى: موقف القضاء من القرارات الملكية.....	76 .....
الفقرة الثانية: موقف الفقه من القرارات الملكية في المجال الإداري .....	81 .....
المطلب الثاني: مؤسسة الحكومة في التنظيم الإداري المغربي .....	86 .....
الفرع الأول: تشكيلاً للحكومة واحتياطاتها .....	87 .....
الفقرة الأولى: رئيس الحكومة .....	87 .....
الفقرة الثانية: الوزراء.....	96 .....

الفرع الثاني: الهيكلة التنظيمية للحكومة .....	102
الفقرة الأولى: المصالح التابعة لرئيس الحكومة .....	102
الفقرة الثانية: المجلس الوزاري والحكومي .....	105
المبحث الثاني: السلطات الإدارية اللامركزية في التنظيم الإداري المغربي ....	110
المطلب الأول: المصالح اللامركزية وفق الميثاق الوطني للاتمركز الإداري ...	111
الفرع الأول: أسس الميثاق الوطني للاتمركز الإداري .....	112
الفقرة الأولى: مرتکزات الاتمركز الإداري .....	114
الفقرة الثانية: التنظيم الإداري للمصالح اللامركزية .....	117
الفرع الثاني: اختصاصات هيئات الاتمركز الإداري وتنظيم العلاقات فيما بينها .	122
الفقرة الأولى: طبيعة الاختصاص بين الإدارات المركزية والمصالح اللامركزية .	122
الفقرة الثانية: طبيعة العلاقات بين هيئات الاتمركز الإداري .....	125
المطلب الثاني: التقسيم الإداري للمملكة والسلطات الإدارية المحلية .....	138
الفرع الأول: الإدارة الترابية.....	138
الفقرة الأولى: ولاية الجهة، العمالة والإقليم .....	139
الفقرة الثانية: الدوائر، القيادات والباشويات .....	144
الفرع الثاني: السلطة الإدارية المحلية .....	145
الفقرة الأولى: التطور القانوني لنظام هيئة رجال ونساء السلطة .....	146
الفقرة الثانية: أطر واختصاصات هيئة رجال ونساء السلطة .....	148
الفصل الثالث: اللامركزية الإدارية في التنظيم الإداري المغربي .....	161
المبحث الأول: التنظيم الإداري للجهات .....	166
المطلب الأول: مجلس الجهة .....	168
الفرع الأول: التدبير التنظيمي والإداري لمجالس الجهات .....	168
الفقرة الأولى: التدبير التنظيمي لمجلس الجهة .....	168
الفقرة الثانية: التدبير الإداري لمجالس الجهات .....	184
الفرع الثاني: صلاحيات مجلس الجهة ورئيسه .....	191
الفقرة الأولى: صلاحيات مجلس الجهة .....	191

الفقرة الثانية: صلاحيات رئيس مجلس الجهة .....	193
المطلب الثاني: اختصاصات الجهة والمراقبة الإدارية .....	196
الفرع الأول: اختصاصات الجهة .....	197
الفقرة الأولى: الاختصاصات الذاتية للجهة .....	197
الفقرة الثانية: الاختصاصات المشتركة والمنقولة للجهة .....	201
الفرع الثاني: الرقابة الإدارية .....	202
الفقرة الأولى: الرقابة على الأشخاص .....	203
الفقرة الثانية: المراقبة الإدارية على الأعمال .....	210
المبحث الثاني: التنظيم الإداري للعمالات والأقاليم .....	214
المطلب الأول: مجلس العمالة أو الإقليم .....	215
الفرع الأول: التدبير التنظيمي والإداري لمجلس العمالة والإقليم .....	216
الفقرة الأولى: التدبير التنظيمي لمجلس العمالة والإقليم .....	216
الفقرة الثانية: التدبير الإداري لمجلس العمالة والإقليم .....	232
الفرع الثاني: صلاحيات مجلس العمالة والإقليم ورئيسه .....	236
الفقرة الأولى: صلاحيات مجلس العمالة والإقليم .....	236
الفقرة الثانية: صلاحيات رئيس مجلس العمالة أو الإقليم .....	237
المطلب الثاني: اختصاصات العمالة والإقليم والمراقبة الإدارية .....	240
الفرع الأول: اختصاصات العمالة والإقليم .....	240
الفقرة الأولى: الاختصاصات الذاتية .....	241
الفقرة الثانية: الاختصاصات المشتركة والمنقولة .....	242
الفرع الثاني: الرقابة الإدارية .....	244
الفقرة الأولى: الرقابة على الأشخاص .....	244
الفقرة الثانية: مراقبة مشروعية القرارات والمقررات .....	249
المبحث الثالث: التنظيم الإداري للجماعات .....	251
المطلب الأول: الهيكلة الجماعية .....	252
الفرع الأول: المجلس الجماعي .....	252

الفقرة الأولى: التدبير التنظيمي والإداري لمجلس الجماعة .....	253
الفقرة الثانية: اختصاصات الجماعة وصلاحيات مجلس الجماعة ورئيسه.....	278
الفرع الثاني : الأنظمة المحلية الموازية.....	293
الفقرة الأولى: مجلس المقاطعة ..	293
الفقرة الثانية: الأنظمة الخاصة.....	305
الفقرة الثالثة: آليات التعاون والشراكة.....	306
المطلب الثاني: المراقبة الإدارية ..	314
الفرع الأول: الرقابة على الأشخاص.....	315
الفقرة الأولى: الرقابة على الأشخاص بشكل فردي .....	315
الفقرة الثانية: الرقابة على الأشخاص بشكل جماعي.....	318
الفرع الثاني : رقابة مشروعية قرارات الرئيس ومقررات المجلس .....	320
الفقرة الأولى: رقابة المشروعية بالآلية التعرض .....	320
الفقرة الثانية: رقابة المشروعية من خلال التأشيرة .....	321
الفقرة الثالثة: الرقابة المالية.....	322
<b>المراجع.....</b>	<b>323</b>

يعد القانون الإداري أحد فروع القانون العام الداخلي، حيث يتضمن القواعد التي تحكم إدارة الدولة من حيث تكوينها ونشاطها، باعتبارها صاحبة سلطة وسيادة، تسعى إلى تحقيق المصلحة العامة.

فالقانون الإداري يتضمن القواعد القانونية التي تحكم تنظيم الإدارة ونشاطها والرقابة عليها، باعتبارها سلطة عامة. وهو المعطى الذي يجعل القانون الإداري يهتم بعده مواضيع مختلفة ومتنوعة تشمل كل من المبادئ العامة للقانون الإداري؛ القضاء الإداري، أسلوب الإدارة وامتيازاتها، النشاط الإداري والتنظيم الإداري.

25€

150 درهم

